

# الباب السادس

الحياة الاقتصادية

obeikandi.com

## ١- الموارد المالية ومصادر الإيراد:

عندما اعتلى برقوق عرش مصر سنة ٧٨٤هـ / ١٣٨٢م، واجهته مشكلة الموارد المالية للدولة، وكان الأمراء من ذوى النفوذ والجاه قد استغلوا نفوذهم في ازدياد ثرواتهم فوضعوا أيديهم على أكثر موارد بيت المال وصاروا يجبوها لأنفسهم، ومن ثم قل ما يصل لديوان الدولة من الغلال وما يجي من الأموال<sup>(١)</sup>، الأمر الذى جعل برقوق يسند الإشراف على بيت المال لواحد من أبرع الرجال المصريين وقتئذ وهو إبراهيم بن عبد الله الوزير القبطي<sup>(٢)</sup>.

وليس أدل على كفاءة هذا الوزير من أنه حين تولى الإشراف على ديوان الدولة لم يكن بهذا الديوان وقتئذ «درهم ولا قاشق غلة»<sup>(٣)</sup>.

وحين توفى هذا الوزير سنة ٧٨٩هـ / ١٣٨٧م كان الفائض بالديوان من الأموال مليون درهم فضة، ومن الغلال ثلاثمائة وستون ألف أردب، ومن الغنم ستة وثلاثون ألف رأس، وغير ذلك كثير<sup>(٤)</sup>.

هذا إلى صرف جميع المرتبات لأرباب الوظائف دون نقص<sup>(٥)</sup>.

وكذا جعل برقوق تنمية موارد الدولة جزءاً من سياسته العامة نحو النهوض بالأجهزة المالية للحكومة.

أما موارد إيرادات الدولة فأولها ضريبة الأرض أو الخراج، وقد اختلفت هذه الضرائب في الوجه القبلى عنها في الوجه البحرى، فكانت ضرائب الوجه القبلى يدفع أكثرها عينا من غلال الأرض كالقمح والشعير والقول والعدس والبسلة والحمص، يؤخذ من كل فدان ما بين إردبين إلى ثلاثة من هذه الغلال، أما الوجه

(١) ابن الصيرقى: نزهة النفوس جـ ١ ص ١٦٠.

(٢) ابن حجر: إنباء الغمر جـ ١ ص ٣٣٨.

(٣) ابن حجر: نفس المصدر والجزء والصفحة.

(٤) المقرئى: السلوك جـ ٣ القسم الثانى ص ٥٦٩.

(٥) ابن الصيرقى: نزهة النفوس جـ ١ ص ٦٠.

البحرى فكان أغلب خراج أرضه نقدا، وقد تفاوتت هذه الضرائب تبعا لزيادة المحصول أو نقصانه<sup>(١)</sup>.

كذلك كان من موارد الدولة المعادن، وقد احتكرها السلطان لإقبال الأوربيين عليها، وأهم هذه المعادن التي كانت تستخرج من أرض مصر إذ ذاك ثلاثة: الزمرد، والشب، والنطرون.

أما الزمرد فقد توقف استخراجها من مناجمه في أواخر عهد الناصر محمد بن قلاوون، ويرجع ذلك إلى قلة ما كان يستغل منه وقتئذ بالإضافة إلى كثرة ما يتطلبه استخراجها من تكاليف<sup>(٢)</sup>.

وكان معدن الشب بالوجه القبلى والواحات، ويحمل من هذه الجهات إلى سواحل قوص وإخميم وأسيوط، أو إلى البهنسى، ثم ينقل من هذه السواحل إلى الإسكندرية عن طريق النيل، ليتولى بيعه للأوربيين المتجر السلطاني بالإسكندرية<sup>(٣)</sup>.

كما كان النطرون بالوجه البحرى، وكان يستخرج من ناحية الطرانة التابعة لمحافظة البحيرة الآن، ومن الفاقوسية بمحافظة الشرقية<sup>(٤)</sup>.

وقد ظل النطرون ضمن إقطاع بعض الأجناد طوال الفترات الأولى من حكم السلطان برفوق<sup>(٥)</sup>، فلما تولى الأمير محمود بن على أستاذارية الديوان المفرد وأسند إليه الإشراف على شئون الدولة سنة ٧٩٢هـ / ١٣٩٠م<sup>(٦)</sup> جعل النطرون بجملته خاصا بالسلطان برفوق، وأدخله ضمن موارد الديوان المفرد، وكان من نتيجة احتكار السلطان له أن تضاعف سعره حتى بلغ ثمن القنطار منه ثلاثمائة درهم<sup>(٧)</sup>.

(١) القلقشندي: صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٤٩ - ٤٥٠.

(٢) القلقشندي: نفس المصدر والجزء ص ٤٥٥.

(٣) القلقشندي: صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٥٥ - ٤٥٦، المقرئى: المواعظ والاعتبار ج ١ ص ١٠٩.

(٤) القلقشندي: نفس المرجع والجزء ص ٤٥٦.

(٥) المقرئى: نفس المصدر والجزء ص ١١٠.

(٦) ابن الصيرفى: نزهة النفوس ج ١ ص ٢٩٨.

(٧) القلقشندي: صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٥٦ - ٤٥٧.

أما الجوالى وهى ما تجببه الدولة من أهل الذمة من اليهود والنصارى البالغين، فقد نقصت فى عهد برقوق، وصارت تتراوح بين خمسة وعشرين درهماً وعشرة دراهم على الشخص<sup>(١)</sup>، كذلك قل قيمة المتحصل منها «لكثرة إظهار النصارى للإسلام فى الحوادث التى مرت بهم»<sup>(٢)</sup> فضلاً عن دخول كثير منهم فى الإسلام الذى يهيم لهم تقلد الوظائف العامة بالدولة، وبخاصة الإشراف على الشؤون المالية بها.

وكان ميعاد تحصيل هذه الضريبة فى عهد الأيوبيين يتم فى أواخر السنة الهجرية<sup>(٣)</sup>، ثم صار تحصيلها معجلاً فى أوائل السنة الهجرية على عهد المماليك البحرية<sup>(٤)</sup>، وأصبح تحصيلها فى عهد السلطان برقوق وأسرتة يتم معجلاً أيضاً ولكن ميعاد التحصيل انتقل إلى شهر رمضان<sup>(٥)</sup>.

واختلفت طريقة جباية الجوالى فى مصر والقاهرة عنها فى الأقاليم، فترا، جبايتها فى القاهرة ومصر ناظر يعاونه مساعدان، أحدهما خاص باليهود، والثانى خاص بالنصارى، ويعرف كل منهما باسم الخاشر<sup>(٦)</sup>، أما جبايتها فى الأقاليم فاختلفت تبعاً لصاحب الإقطاع، فإن كانت البلد تابعة لصاحب الإقطاع فهو الذى يتولى تحصيلها من المستحقة عليهم فى إقطاعه، ويكون حكمها فى ذلك حكم مال ذلك الإقطاع، وإن كانت البلد ضمن أقاليم الخاص السلطاني فإنها تجمع بمعرفة ديوان السلطان الخاص<sup>(٧)</sup>.

وتطلبت عملية جباية الجزية فى القاهرة والأقاليم تنظيمًا دقيقًا لضمان ما يتحصل منها ولمعرفة ما يطرأ عليها من زيادة بسبب من يصل إلى سن البلوغ فى

(١) الفلقشندي: صبح الأعشى جـ ٣ ص ٤٥٨.

(٢) المقرئى: المواعظ والاعتبار جـ ١ ص ١٠٧.

(٣) ابن ممتى: قوانين الدواوين ص ٣١٩.

(٤) النويرى: نهاية الأرب جـ ٨ ص ٢٤١.

(٥) الفلقشندي: صبح الأعشى جـ ٣ ص ٤٥٨.

(٦) الفلقشندي: نفس المصدر والجزء والصفحة.

(٧) الفلقشندي: صبح الأعشى جـ ٣ ص ٤٥٩.

كل عام من الصبيان، فقام الموظفون المختصون بتحصيل هذه الأموال — سواء في القاهرة أو في الأقاليم — بتسجيل أسماء أهل الذمة مرتبة ترتيبًا هجائيًا حتى يتسنى تحصيل المقرر على كل فرد، كما أنهم ألزموا رؤساء أهل الذمة بتقديم تقارير بصورة منتظمة تشمل الأفراد المقيمين في جهاتهم ممن تجب عليهم الجزية، ومن استجد منهم ممن طرأ على الجهة ولم يكن منها<sup>(١)</sup>.

على أن هذه الضرائب كان يضاف قسم منها في كل سنة إلى بيت المال، وما بقى فهو للإنفاق على بعض القضاة وأهل العلم<sup>(٢)</sup>.

ومن الموارد المالية أيضًا الموارث الحشرية، وهى مال من يموت ولا وارث له، أو له وارث لا يستحق كل الميراث، ومن أمثلة متحصلات الموارث الحشرية في عهد السلطان برقوق، أن الشريف إبراهيم الحسيني طيب السلطان، توفى سنة ٧٩٩هـ / ١٣٩٦م في القاهرة بلا وريث، وكان غنيا، فورث السلطان جميع ما خلفه من مال ومماليك وجوار<sup>(٣)</sup>.

ويلاحظ أن هذا المورد لم يخضع للتوزيع الإقطاعي في الأقاليم كما خضعت بعض الموارد، حيث كان يتولى تحصيلها صاحب الإقطاع، بل اختص بها السلطان واستولى عليها واعتبرها ضمن موارده الخاصة.

ومن أمثلة متحصلات الموارث الحشرية في الأقاليم وورثها الديوان السلطاني، أن فخر الدين بن سبع الخلوتى، وهو من النصارى الذين أسلموا، توفى سنة ٧٩٢هـ / ١٣٩٠م في بلدته «زفتا» بلا وريث، فورث الديوان السلطاني جميع ماله الذى بلغ ما يقرب من مليون ومائتى ألف درهم، كذلك ورث السلطان ما وجد له من الغلال والمواشى والرقيق<sup>(٤)</sup>.

(١) التويرى: نهاية الأرب ج ٨ ص ٢٤٢.

(٢) القلقشندي: نفس المصدر والجزء ص ٤٥٨.

(٣) ابن الصيرفى: نزهة النفوس ج ١ ص ٤٥٢ - ٤٥٣.

(٤) ابن حجر: إنباء القمر ج ١ ص ٤٥٢ - ٤٥٣.

ومن الموارد التي كانت تمد الدولة بإيراد كبير متحصل دار الضرب، وهو عبارة عن الرسوم التي يدفعها أصحاب الذهب أو الفضة أو النحاس، مقابل قيام الدولة بسك تلك المعادن لهم بسكاتها الرسمية، وتحويلها إلى دنائير أو دراهم أو فلوس لحسابهم بعد ضبط عيارها<sup>(١)</sup>.

وكانت دور ضرب العملة بالقاهرة والإسكندرية وقوص<sup>(٢)</sup>. وبلغت الرسوم المقررة عن سك العملة الذهبية أربعة عشر درهماً ونصف عن كل ألف دينار<sup>(٣)</sup>.

أما ضريبة الزكاة فالمقرر في الفقه الإسلامي أن من وجبت عليه الزكاة كان يترك له الخيار في أدائها بين أن يدفعها إلى الإمام أو نائبه، وبين أن يقوم بتوزيعها بنفسه، ولكن النظام الذي صار متبعاً في عهد السلطان برقوق وابنه، أن المؤدين للزكاة أصبحوا يوزعونها بأنفسهم، ولم يبق مما يؤخذ من الناس على صورة زكاة غير نوعين: أحدهما ما يؤخذ من التجار على ما يصحبونه معهم إلى الديار المصرية من ذهب أو فضة، ومقدار هذه الضريبة هو ٢٥%.

وثانيهما: ما يؤخذ من أهل برقة من الغنم والإبل عند وصولهم بماشيتهم إلى مراعى البحيرة<sup>(٤)</sup>.

ومن أهم موارد الدولة العامة ما هو معروف باسم المكوس. ومن المعروف أن السلطان برقوق ألغى معظم المكوس التي كانت مقررة في عهد أولاد الناصر محمد بن قلاوون وأحفاده، وخاصة المكوس التي يتولد عنها ضرر كبير بالجماهير، مثل ضمان المغاني الذي وصفه المقرئى: بقوله «كان بلاء عظيمًا، وهو عبارة عن أخذ مال من النساء البغايا، فلو خرجت أجل امرأة في

(١) توفيق إنسكندر: نظام المقايضة في تجارة مصر الخارجية — مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية سنة ١٩٥٧م، ص ٣٨.

سعيد عاشور: العصر المالكي في مصر والشام ص ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٢) المقرئى: المواعظ والاعتبار ج ١ ص ١١٠.

(٣) سعيد عاشور: العصر المالكي ص ٣٠٠.

(٤) القلقشندي: صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٥٧ - ٤٥٨.

مصر تريد البغاء حتى نزلت اسمها عند الضامنة وقامت بما يلزمها، لما قدر أكبر أهل مصر على منعها من عمل الفاحشة، وكان على النساء إذا تنفسن<sup>(١)</sup> أو عرسن امرأة أو خضبت امرأة يدها بجناء أو أراد أحد أن يعمل فرحاً، لا بد من مال بتقرير تأخذه الضامنة، ومن فعل فرحاً بأغان أو نفس امرأته من غير إذن الضامنة، حل به بلاء لا يوصف<sup>(٢)</sup>.

كذلك أبطل السلطان بقوق ما كان يجبى من الفقراء بشجر دمياط على القمح، ممن يتاع من أردبين فأقل<sup>(٣)</sup>.

وأبطل أيضاً الرسوم التي كانت تجبى على الدريس والحلفاء بباب النصر بالقاهرة<sup>(٤)</sup>، كما أبطل مكوساً أخرى كثيرة غير هذه<sup>(٥)</sup>.

وعندما ولى يلبغا السالمى أستاذارية السلطان فرج بن بقوق سنة ٨٠١هـ/ ١٣٩٩م أبطل كذلك عدة مكوس مماثلة، كانت على قول المقرئى: «من المظالم القبيحة»<sup>(٦)</sup>.

ومن أهم الموارد في هذه الناحية الرسوم الجمركية عن البضائع الواردة إلى قَطِيا من العراق والبلاد الشامية، فقد ذكر المقرئى في حوادث سنة ٧٨٦هـ/ ١٣٨٤م، أن الرسوم الجمركية أخذت بقطيا عن ستين ألف نصفية من نسيج الحرير، ومن أضعاف ذلك من الثياب الواردة من البلاد الشامية<sup>(٧)</sup>، وهذا العدد الضخم من نوع واحد من البضائع المحلوبة إلى البلاد يشير إلى وفرة الرسوم المقررة في هذه الناحية، والتي تبلغ قيمتها في الشهر مائة وخمسون ألف درهم تقريباً<sup>(٨)</sup>.

(١) النفاس: ولادة المرأة إذا وضعت، القاموس المحيط (نفس).

(٢) المقرئى: المواعظ والاعتبار جـ ١ ص ١٠٦.

(٣) ابن الصيرفى: نزهة النفوس جـ ١ ص ٥٠١.

(٤) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة جـ ١٢ ص ١١١.

(٥) ابن الصيرفى: نزهة النفوس جـ ١ ص ٥٠٠ - ٥٠١.

(٦) المقرئى: المواعظ والاعتبار جـ ١ ص ١٠٧.

(٧) المقرئى: السلوك جـ ٣ القسم الثامن ص ٥٢٥.

(٨) ابن الصيرفى: نزهة النفوس جـ ١ ص ٤٢٥.

وكان ثمة مكتب للمراقبة بقطيا، ولم يكن في إمكان أحد أن يجتاز هذا المركز في أى اتجاه إلا إذا أبرز جوازاً، كما كانت تفحص البضائع بقطيا فحفاً دقيقاً، حيث يتولى الموظفون هناك أخذ المرتبات السلطانية من التجار<sup>(١)</sup>. وقد وصف القلقشندى هذه الجهة بأنها «أكثر الجهات متحصلاً، وأشدها على التجار تضييقاً، وعندهم ضرائب مقررة لكل نوع يؤخذ عن نظيرها»<sup>(٢)</sup>. أما مكس تجار الكارم<sup>(٣)</sup> فكان يتحصل منه العشر من قيمة البضائع الواردة<sup>(٤)</sup>.

وكان يشرف على ما يصل تجار الكارم من أصناف البهار أحد كبار الموظفين بالدولة، وهو تارة يكون تابعاً للوزير، وأحياناً يتبع ديوان الخاص السلطاني، وقد ينفرد عن هاتين الجهتين على حسب توجيهات السلطان<sup>(٥)</sup>. كذلك وجدت مراصد الرسوم الجمركية في موانئ الإسكندرية ودمياط، فكانت تؤخذ ضريبة من التجار البيزنطيين وغيرهم من التجار الأجانب يتراوح مقدارها بين ١٠% و ٢٥% من قيمة البضائع التي يصلون بها إلى تلك الموانئ<sup>(٦)</sup>. وكان بالإسكندرية مخازن تسمى المتجر، يودع فيها ما يتاعه الديوان السلطاني من البضائع التي تدعو إليها الحاجة مثل الخشب والصابون والحديد والرصاص وغير ذلك مما يجلبه التجار الأجانب معهم، وكان موظفو المتجر

(١) فييت: مصر الإسلامية ص ٤٨.

(٢) القلقشندى: صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٦٦.

(٣) تجار الكارم أو الأكارم، ومفرده كارمى، ففة من التجار الذين كانت بيدهم تجارة البهار والتوابل الواردة إلى مصر من الهند عن طريق ثغور اليمن، وهم كذلك أرباب المال والأعمال المصرفية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، وكان معظمهم في الأصل من بلاد الكانم الإسلامية، التي تقع بين بحر الفزال وبحيرة تشاد بالسودان الغربي، فمسيوا إلى أصلهم الجغرافي بعد تحريف اللفظ إلى الكارم، ثم أطلق اللفظ على جميع من مارس تلك التجارة بمصر، انظر: زيادة: السلوك ج ١ ص ٨٩٩ حاشية ٢، ج ٢ ص ٨٣٧ حاشية ٣.

(٤) القلقشندى: صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٦٦.

(٥) القلقشندى: نفس المصدر ج ٤ ص ٣٢.

(٦) القلقشندى: المصدر السابق ج ٣ ص ٤٥٩.

السلطان يقومون بشراء تلك المواد وتخزينها لحساب السلطان للمتاجرة فيها، على أنه عمل لهذا النوع من التجارة في العهود السابقة ديوان اسمه ديوان المتجر، ظل قائماً حتى عهد السلطان برقوق<sup>(١)</sup>.

وكانت مصايد الأسماك مصدر إيراد كبير للدولة، وتجمع ضرائبها من المشتغلين بالصيد في بحيرة نستروه وبحيرة تنيس، وكانت هاتان البحيرتان مضممتين<sup>(٢)</sup> على من يقوم باستغلالهما، كما كانت الرسوم تحصل أيضاً على ما يصاد من النيل، حيث كان يحمل الصيد إلى دار السمك بالقاهرة، ثم تضاعفت هذه الرسوم في عهد السلطان فرج على يد جمال الدين يوسف الأستادار، مما أدى إلى قلة الأسماك المعروضة وارتفاع أسعارها<sup>(٣)</sup>.

وثمة ملاحظة على هذه المكوس، إذ أنه على الرغم من أن كثيراً منها تعرض للإلغاء فقد ظل المتحصل منها يكون دخلاً كبيراً للدولة.

وفي ذلك يقول المقرئى نقلاً عن واحد من وزراء فرج بن برقوق: «أخبرني الأمير الوزير بلبغا السالمى في أيام وزارته أن جهات المكوس بديار مصر تبلغ في كل يوم بضعا وسبعين ألف درهم»<sup>(٤)</sup>.

### ٣- الزراعة:

اهتم سلاطين المماليك في مصر بالزراعة باعتبارها مصدر الثروة في البلاد، ولم يكن السلكان برقوق أقل اهتماماً عن غيره من السلاطين الذين عنوا بهذا الشأن، فقد وجه عنايته منذ الفترة الأولى لحكمه إلى صيانة القناطر والجسور، من ذلك ما يشير إليه ابن حجر في حوادث سنة ٧٨٤هـ / ١٣٨٢م - وهي السنة الأولى من

(١) المقرئى: المواعظ والاعتبار ج١ ص ١٠٩.

(٢) التضمنين: أن يضمن شخص دفع الخراج على جهة معينة بمبلغ معروف يتفق عليه مع ولى الأمر، طرخان: النظم الإقطاعية ص ٤٧٦.

(٣) المقرئى: المواعظ والاعتبار ج١ ص ١٠٨.

(٤) المقرئى: المصدر السابق ج١ ص ١٠٧.

سلطنة الظاهر برقوق — من أن السلطان جدد قناطر بحر أبي المنجا<sup>(١)</sup> بناحية بيسوس بمحافظة القليوبية<sup>(٢)</sup>.

وقد أشرف السلطان برقوق بنفسه على إنجاز هذا المشروع، فسار بنفسه في ١٨ من ذى الحجة سنة ٧٨٤هـ إلى هذه القناطر ليطمئن على سير العمل بها<sup>(٣)</sup>. وتعتبر هذه القناطر من أعظم قناطر مصر وأكبرها، وكانت قد أنشئت في عهد الظاهر بيبرس البندقدارى سنة ٦٦٥هـ<sup>(٤)</sup>.

كذلك عنى السلطان برقوق بصيانة الجسور، فكان يصدر أوامره إلى كبار المسئولين في الدولة ويكلفهم الإقامة بجوار الجسور عندما يرتفع منسوب المياه في النيل ويخشى من خطر الفيضان، وذلك كما حدث في سنة ٧٨٥هـ / ١٣٨٣م، عندما زاد النيل وغرقت عدة مواضع، وهدمت بيوت كثيرة، فأمر السلطان برقوق فريقاً من الأمراء والماليك بالإقامة بجوار النيل والخلجان لحفظ الجسور<sup>(٥)</sup>. وبذلك نمت ثروة البلاد وازدادت محصولاتها في هذه الفترة<sup>(٦)</sup>.

وكانت الجسور على نوعين: سلطانية وبلدية، فالجسور السلطانية هي التي يعم نفعها كافة البلاد، ويتولى الإنفاق عليها الديوان السلطاني مما يجبي عن أموال الأعمال الشرقية والغربية، وأما الجسور البلدية فهي التي يعود نفعها على ناحية من النواحي، ويتولى إقامتها المقطعون والفلاحون، ويصرف عليها من أموال الناحية التابع لها الجسر<sup>(٧)</sup>.

(١) ابن حجر: إنباء الغمر جـ ١ ص ٢٦٣.

(٢) سرور: دولة الظاهر بيبرس ص ١٣٩.

(٣) ابن الصيرفي: نزهة النفوس جـ ١ ص ٥٥.

(٤) ابن دقماق: الانتصار لواسطة عقد الأمصار جـ ٥ ص ٤٧، المقرئ: المواعظ والاعتبار جـ ٢ ص ١٥١.

(٥) ابن حجر: إنباء الغمر جـ ١ ص ٢٧٦، ابن الصيرفي: نزهة النفوس جـ ١ ص ٧٤.

(٦) ابن الصيرفي: نفس المصدر والجزء ص ١٦١.

(٧) القلقشندي: صبح الأعشى جـ ٣ ص ٤٤٤ - ٤٤٥، المقرئ: المواعظ والاعتبار جـ ١ ص ١٠١.

وكان يزرع بأرض مصر القمح، وقد وجه السلطان برقوق عنايته إلى زيادة المحصول منه منذ الفترة الأولى من حكمه، ولا أدل على ذلك مما أشار إليه ابن الصيرفي من أن السلطان برقوق حين فوض الوزارة سنة ٧٨٥هـ إلى صاحب إبراهيم كاتب أرلان «كانت أحوالها غير مستقيمة لعدم حاصلها وواصلها من الغلال» وحين توفي هذا الوزير سنة ٧٨٩هـ / ١٣٨٧م، كان الفائض من محصول القمح مما خزن بالأهراء السلطانية ثلاثمائة وستين ألف إردب<sup>(١)</sup>.

كذلك كان من بين أنواع الحبوب التي تزرع في ذلك العهد، الشعير، والذرة، والأرز، والباقلی، والحمص، والعدس، والبسلا، واللوياء، والسمن، والخشخاش، والخروع، وبزر الكتان، والبرسيم<sup>(٢)</sup>.

وكان قصب السكر يزرع بكثرة في عهد السلطان برقوق<sup>(٣)</sup>، وقد اشتهرت ملوى بزراعته، كما اشتهرت فقط أيضاً<sup>(٤)</sup>.

كذلك كان الكتان من بين المزروعات التي عنى بها السلطان برقوق، وليس أدل على ذلك مما كانت تزخر به الأسواق الداخلية من المنسوجات الكتانية في ذلك العهد<sup>(٥)</sup>، وفوق ذلك كانت تصدر كميات كبيرة من المنسوجات الكتانية إلى البلاد المجاورة<sup>(٦)</sup>.

وتشير كثرة المعروض في الأسواق من الخضروات وأنواع البقول في عهد السلطان برقوق، إلى عنايته أيضاً بهذا النوع من المزروعات<sup>(٧)</sup>.

وكان من بين أنواع الخضروات التي تزرع بمصر في ذلك العهد الباذنجان، والقلقاس، والقنبيط، واللفت، والملوخيا، كذلك كان من بين أنواع البقول الثوم، والبصل، والكراث، والفجل<sup>(٨)</sup>.

(١) ابن الصيرفي: نزهة النفوس جـ ١ ص ١٦١.

(٢) القلقشندي: صبح الأعشى جـ ٣ ص ٣٠٧.

(٣) القلقشندي: نفس المصدر والجزء ص ٣٠٨، ابن الصيرفي: نزهة النفوس جـ ١ ص ١٦١.

(٤) المقرئ: المواعظ والاعتبار جـ ١ ص ٢٠٤، ٢٣٢.

(٥) المقرئ: المصدر السابق جـ ٢ ص ١٠١.

(٦) سعيد عاشور: العصر المالكي ص ٢٧٦.

(٧) المقرئ: المصدر السابق ص ٢ ص ٩٦.

(٨) القلقشندي: صبح الأعشى جـ ٣ ص ٣٠٨.

كذلك كثرت بمصر زراعة الفواكه كالرمان، والرطب، والعنب، والتين، والخوخ، والمشمش، والبرقوق، والتفاح، والكمثرى<sup>(١)</sup>.  
وقد ظلت الأسواق زاخرة بالفواكه على اختلاف أصنافها طوال عهد السلطان برقوق<sup>(٢)</sup>، كما كثرت بمصر الرياحين والأزهار على اختلاف أنواعها، وظلت أنواعها منتشرة في الأسواق بكثرة طوال عهد السلطان برقوق كذلك<sup>(٣)</sup>، وكان من بين أنواعها الآس، والورد، والبنفسج، والترجس، والياسمين، واللينوفر، والنسرين، والبيان<sup>(٤)</sup>.

وقد حرص السلطان برقوق بجانب اهتمامه بالزراعة على الاهتمام بالثروة الحيوانية، وليس أدل على ذلك من كثرة المتوفر منها في حظائر الدولة، حيث بلغ الفائض بها سنة ٧٨٩هـ — ١٣٨٧م ستة وثلاثين ألف رأس من الأغنام<sup>(٥)</sup>، كما بلغ الفائض في نفس السنة من الدجاج والأوز مائة ألف طائر<sup>(٦)</sup>.

### ٣- الصناعة:

كذلك كان للصناعة النصيب الأوفر من عناية السلطان برقوق، وخاصة ما كان متصلا منها بالحرب وأدواتها.  
وقد اهتم السلطان برقوق على أثر اعتلائه سلطنة مصر بإنشاء أسطول قوى لدفع خطر القراصنة عن شواطئ دولته، وخاصة الجنوبة الذين دأبوا على مهاجمة السفن الإسلامية في البحر المتوسط.  
وعهد برقوق بإعداد هذا الأسطول إلى واحد من كبار أمرائه وهو الأمير أَلطُبُغَا الجَوْبَانِي، وعندما كملت عمارة الشوانى الحربية في ربيع الآخر سنة

(١) القلقشندى: نفس المصدر والجزء والصفحة.

(٢) المقرئى: المواعظ والاعتبار جـ ٢ ص ٩٣.

(٣) المقرئى: نفس المصدر والجزء والصفحة.

(٤) القلقشندى: صبح الأعشى جـ ٣ ص ٣٠٨.

(٥) ابن حجر: إنباء الفهر جـ ١ ص ٣٣٨.

(٦) ابن الصيرفى: نوهة النفوس جـ ١ ص ١٦١.

٧٨٨هـ / ١٣٨٦م جهزها الأمير أطنبغا الجوباني بالمقاتلة والعدد الحربية والأسلحة، ثم سارت من ساحل مصر إلى دميناط لغزو بلاد الفرنجة من الجنوية<sup>(١)</sup>. وكانت السفن الحربية في عهد برقوق يتم بناؤها بدار صناعة السفن بالروضة<sup>(٢)</sup>.

أما الأخشاب اللازمة لصناعة هذه السفن فكانت تستورد من بلاد الشام أو من غرب أوروبا عن طريق تجار البندقية<sup>(٣)</sup>. كذلك استخدمت الأخشاب المحلية مثل خشب السنط والنبج في صناعة السفن<sup>(٤)</sup>.

وقد حافظ السلطان برقوق على بعض الصناعات التي اشتهرت بها مصر من عهد بعيد، ومن هذه الصناعات المنسوجات على اختلاف أنواعها، وليس أدل على تقدم هذه الصناعة بمصر في عهد برقوق مما أورده المقرئ في حوادث سنة ٨٣٧هـ عندما «أحصى ما بالإسكندرية من القزازين - وهم الحياك - فبلغت ثمانمائة نول، بعدما بلغت عدتها في أيام محمود أستاذار (برقوق) أعوام بضع وتسعين وسبعمائة أربعة عشر ألف نول ونيف»<sup>(٥)</sup>.

وهكذا غدت الإسكندرية مركزاً للنسيج حيث أصبح إنتاج الأقمشة المنسوجة والمطرزة من أبرز الصناعات بها. وربما كان من أعظم المنسوجات شهرة في هذه الفترة تلك الأقمشة الحريرية ذات الزخارف البديعة الصنع، والتي كان من بينها النوع المعروف باسم «الطرد وحش»<sup>(٦)</sup> حيث كانت الأقبية ذات الزخارف من الطرد وحش، والأشرطة الموجهة بقصب مذهب تعمل بدار الطراز بالإسكندرية<sup>(٧)</sup>.

(١) ابن الصيرفي: نزهة النفوس جـ ١ ص ١١٧.

(٢) ابن إياش: بدائع الزهور جـ ١ القسم الثاني ص ٣٦٦.

(٣) سعيد عاشور: العصر المالكي في مصر والشام ص ٢٨٠ - ٢٨١.

(٤) المقرئ: المواعظ والاعتبار جـ ١ ص ٢٠٤.

(٥) المقرئ: السلوك جـ ٤ القسم الثاني ص ٩٠٩.

(٦) طرد وحش: نوع من الأقمشة الحريرية كانت تنقش وتزين بمناظر الصيد والطرد، ومن هذا النوع كانت تصنع بعض الخلع السلطانية، سعيد عاشور: العصر المالكي ص ٤٣٢.

(٧) القلقشندي: صبح الأعشى جـ ٤ ص ٥٣.

وهكذا كانت صناعة الأقمشة والمنسوجات على عهد السلطان برقوق سببا مباشرا لإمداد الخياطين والخلعيين بما يلزمهم من خامات غنية بزخارفها، وخبوطها، حتى تتمكن الدولة من تنفيذ الأزياء الحربية والمدنية والدينية اللازمة لها، ولولا توفر هذه المنسوجات المتنوعة في زمن السلطان برقوق لما أمكن لبيوت الأزياء في مصر أن تنتج هذا الحشد الوفير من القمصان والسراويل والأقبية والفرجيات والطواقى وغيرها من أزياء الرجال والنساء في المجتمع الممالىكى زمن السلطان برقوق<sup>(١)</sup>.

وهناك صناعة أخرى عنى بها المصريون منذ عهد بعيد وظلت مستمرة في مصر في عصر السلطان برقوق، وهى صناعة تكفيت (تطعيم) البرنز والنحاس بالذهب والفضة وقد ولع المصريون على عهد السلطان برقوق باقتناء هذا النوع من الأواني التي كانت تصنع في سوق الكفتيين بالقاهرة، وفي ذلك يقول المقرئى: «وللناس في النحاس المكفت رغبة عظيمة، أدركنا من ذلك شيئا لا يبلغ وصفه واصف لكثرتة، فلا تكاد دار تخلو بالقاهرة ومصر من عدة قطع نحاس مكفت<sup>(٢)</sup>».

وكان الزجاج من بين المصنوعات التي ازدهرت بمصر في عصر السلطان برقوق ومن خلفه من السلاطين، فقد أورد ابن شاهين الظاهري أحد مؤرخى القرن التاسع الهجرى — في كتابه «زبدة كشف الممالىك» عبارة نقف منها على وجود هذه الصناعة بمصر، وذلك عند حديثه عن المكوس التي تحصلها الدولة على بعض المصنوعات في تلك الفترة، وفيما يلى نصها<sup>(٣)</sup>: «وأما الجهات المضمونة... المصابغ والمدابغ ومعمل الزجاج وضممان المعاصر وضممان الصباغة وغير ذلك مما ضرائبه مقرررة بالدولة الشريفة».

(١) المقرئى: المواعظ والاعتبار جـ ٢ ص ٩١، ١٠١، ١٠٣، مقدمة عبد الرحمن فهمى لكتاب

ماير: الملابس الملوكية ص ٦.

(٢) المقرئى: نفس المصدر والجزء ص ١٠٥.

(٣) ورقة ١٤٢.

ولا أدل على ذلك من هذه المشكاوات الزجاجية المحفوظة بدار الآثار العربية بالقاهرة (متحف الفن الإسلامي) ومن بينها خمس مشكاوات مموهة بالمينا باسم السلطان بربقوق، الأولى على رقبتها زخارف بالمينا الزرقاء على أرضية مموهة بالذهب، وعلى بدنها كتابة اسم السلطان بربقوق مجروف محدودة بالأحمر، تتخللها زخارف زرقاء، أما الباقية فعلى رقبتها الآية الكريمة: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾<sup>(١)</sup>.

كذلك تقدمت صناعة النجارة والنقش في الخشب بالحفر، وأحسن مثل لذلك ما نجده بجامع السلطان بربقوق الذي بني سنة ٧٨٨هـ / ١٣٨٦م بشارع بين القصرين، إذ نرى من طرائف النجارة في هذا المسجد درف بعض أبوابه وقد حليت بزخارف ناتئة على هيئة الصور<sup>(٢)</sup>.

وكان تطعيم المصنوعات الخشبية بالمعادن لا يقل في الأهمية عن صناعة النجارة، وقد تجلّى ازدهار هذه الصناعة أيضاً في الباب العمومي لمسجد السلطان بربقوق، حيث نجد مصراعي الباب من الخشب المكسو من الخارج بالنحاس المطعم بالفضة<sup>(٣)</sup>.

وكان لصناعة السروج شأن كبير في هذه الفترة، وقد شاهد المقرئ الغناية بهذه الصناعة في أيام السلطان بربقوق حيث يقول عند كلامه على سوق اللحمين: «أدركت السروج تعمل ملونة ما بين أصفر وأزرق، ومنها ما يعمل سيورا من الجلد البلغاري الأسود»<sup>(٤)</sup>.

كذلك اهتم السلطان بربقوق بصناعة الأدوية، ويعتبر مارستان قلاوون مثلاً حياً لارتقاء هذه الصناعة في تلك الفترة، فقد ألحق به معمل كيماوي مجهز بسائر الأجهزة الطبية، بالإضافة إلى «صيدلية» لصرف الأدوية للمرضى<sup>(٥)</sup>.

(١) الهوارى: رسالة في وصف محتويات دار الآثار العربية ص ١١٠.

(٢) محمود أحمد: تاريخ العمارة الإسلامية بمصر ص ٨٧.

(٣) محمود أحمد: تاريخ العمارة الإسلامية بمصر: نفس المصدر والصفحة.

(٤) المقرئى: المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٩٨.

(٥) المقرئى: نفس المصدر والجزء ص ٤٠٦ - ٤٠٧، موير: دولة المماليك في مصر ص ٦٠، ٦١.

واستمرت هذه المؤسسة تؤدي رسالتها على هذا النحو زمن السلطان برقوق وابنه السلطان فرج، يتبين ذلك من أن هذا اليمارستان ظل على هذه الصورة حتى القرن التاسع الهجري على أيام المورخ ابن إياس<sup>(١)</sup>.  
وليس أدل على ذلك من هذه الهدية التي أرسلها السلطان برقوق سنة ٧٩٥هـ / ١٣٩٢م إلى السلطان العثماني بايزيد الأول، والتي كانت تشتمل على كميات كبيرة من الأدوية والعقاقير، وذلك عندما طلب السلطان العثماني تجهيز طبيب من أطباء القاهرة ليداويه<sup>(٢)</sup>.

أما بالنسبة لصناعة السكر فكانت معاصر السكر في مصر تنتج كميات وافرة من السكر في عصر السلطان برقوق، بعد أن توقف كثير من هذه الصناعة قبل سلطنة برقوق على عهد أولاد الناصر محمد بن قلاوون وأحفاده، عندما سادت البلاد حالة من التدهور الاقتصادي بسبب المنازعات والفتن القائمة بين الأمراء على الاستئثار بالنفوذ والسلطة، وانصراف الدولة عن الاهتمام بالحالة الاقتصادية وقتئذ<sup>(٣)</sup>.

وليس أدل على اهتمام برقوق بهذه الصناعة مما ذكره المقرئزي عن سوق الخلاويين على عهد السلطان برقوق، حيث يقول: «وشاهدت بهذا السوق السكر ينادى عليه كل قنطار بمائة وسبعين درهماً»<sup>(٤)</sup> كما يصف المقرئزي هذا السوق بأنه «كان من أهبج الأسواق لما يشاهد في الخوانيت... من الخلاوات المصنعة عدة ألوان»<sup>(٥)</sup>.

وإذا كان السلطان برقوق قد أولى هذه الصناعات من عنايته، فقد توقف الكثير منها على عهد ابنه السلطان فرج، وذلك عندما حلت بمصر سنة ٨٠٦هـ /

(١) ابن إياس: بدائع الزهور جـ ١ القسم الأول ص ٣٥٣.

(٢) ابن الصيرفي: نزهة النفوس جـ ١ ص ٣٦٥ - ٣٦٦.

(٣) ابن الصيرفي: نفس المصدر والجزء ص ١٦٦.

(٤) المقرئزي: المواعظ والاعتبار جـ ٢ ص ٩٩.

(٥) المقرئزي: نفس المصدر والجزء والصفحة.

١٤٠٣م عن المجاعات والأوبئة والغلاء، وأقرب مثل لذلك ما حدث لصناعة السكر، فيحدثنا المقرئى أنه «لما حدثت المحن وغلا السكر لخراب الدواليب<sup>(١)</sup> التي كانت بالوجه القبلى وخراب مطابخ السكر التي كانت بمدينة مصر، قل عمل الحلوى ومات أكثر صناعاتها»<sup>(٢)</sup>.

#### ٤- التجارة:

أما التجارة فكانت على درجة واسعة من النشاط على عهد السلطان برقوق، نتيجة العناية الكبيرة بتسهيل سبل التجارة المصرية وقتئذ.

وليس أدل على صحة هذا القول مما شاهده المقرئى المعاصر للسلطان برقوق من مظاهر النشاط التجارى وانتعاش الحركة التجارية في المنطقة الممتدة من الحسينية إلى المشهد النفيسى، حيث يقول: «أدركت هذه المسافة بأسرها عامرة بالخوانيت، خاصة أنواع المأكول والمشرب والأمتعة، تبهج رؤيتها ويعجب الناظر هبتها، ويعجز العاد عن إحصاء ما فيها من الأنواع فضلا عن إحصاء ما فيها من الأشخاص»<sup>(٣)</sup>.

وقد زخرت هذه الأسواق التجارية بالأصناف المتباينة من البضائع، فكان يباع بقبسارية ابن ميسر الكبرى أقمشة الكتان والطرح، ويبدو أنها كانت مخصصة لتجار الجملة الذين كانوا يقصدونها في يومى الأحد والأربعاء لشراء هذه الأصناف وبيعها في متاجرهم<sup>(٤)</sup>.

كما كان يباع الفراء في سوق يعرف بسوق الفرائين، ولم يكن استعمال الفراء شائعاً في الدولة المملوكية الأولى، بل كان اقتناؤه وقتئذ يعد من الأمور النادرة، وقد قص علينا المقرئى أنه وُجد في تركة بعض أمراء السلطان حسن بن

(١) الدواليب: هي الآلات المستعملة في الزراعة والصناعة عموماً، سواء صناعة السكر أو النسيج أو غيرها، سعيد عاشور: العصر المماليكى في مصر والشام ٤١٧.

(٢) المقرئى: المواعظ والاعتبار جـ ٢ ص ٩٩.

(٣) المقرئى: المواعظ والاعتبار جـ ٢ ص ٩٥.

(٤) المقرئى: المصدر السابق جـ ٢ ص ٩١.

محمد بن قلاوون قَبَاءَ بِفَرُوقًا<sup>(١)</sup>، فعد هذا من الأمير النادرة التي أثارت التعجب وقتئذ، حيث استكثر على ذلك الأمير اقتناء مثل هذا النوع يومئذ، لأنه كان مقصورا على السلطان ونسائه فقط<sup>(٢)</sup>.

ولكنه في عهد السلطان برقوق نتيجة للميول العظيمة الاتجاه نحو مظاهر البذخ والترف، غدا استعمال الفراء شائعاً.

وليس أدل على ذلك مما ذكره ابن الفرات من أنه حدث في شهر صفر سنة ٧٧٩هـ / نوفمبر سنة ١٣٩٦م، أن أرسل برقوق إلى تنم الحسيني نائب الشام هدية تحتوي على خمسة طرود من القماش جميعها مفصلة ومحيطة، وجميعها مبطنة بفراء السَّمُور<sup>(٣)</sup>.

كذلك صار يلبس فراء السَّمُور جمهرة كبيرة من موظفي الدولة في عهد السلطان برقوق، ثم أقبل عليه الناس حتى صار من المألوف أن يرتدى عامة الشعب وكل امرأة من الطبقات الدنيا الفراء المستورد<sup>(٤)</sup>.

أما الثياب المنسوجة من الكتان والقطن فكان لها سوق يعرف بسوق الجملون الصغير، وقد نشطت الحركة التجارية بهذا السوق في عهد السلطان برقوق، فكانت جوانبه عامرة بالحوانيت المختلفة، وبه البزازون الذين يبيعون المنسوجات القطنية وأنواع الطرح، وكذلك الخياطون والبايية الذين يتولون تنظيف الملابس وكيها<sup>(٥)</sup>.

وكان من بين أسواق القاهرة سوق يعرف بسوق الجوخيين، وياع فيه الجوخ المجلوب من أوروبا لعمل الستائر والمقاعد والسروج، كما كان يلبسه متوسطو الحال، أما أعيان الدولة من الأمراء والوزراء والقضاة فكانوا يترفعون عن لبسه، وفي ذلك يقول المقرئى: «أخبرني القاضي إسماعيل بن أحمد المخزومي خال أبي،

(١) القاقم من الحيوانات البرية وهو يشبه الفأرة.

(٢) المقرئى: المواعظ والاعتبار جـ ٢ ص ١٠٣.

(٣) ابن الفرات: تاريخ الدول والملوك جـ ٩ ص ٤٥٤.

(٤) المقرئى: نفس المصدر والجزء والصفحة.

(٥) المقرئى: المصدر السابق جـ ٢ ص ١٠١.

قال: كنت أنوب في حاسبة القاهرة عن القاضي ضياء الدين المحتسب، فدخلت عليه يوماً وأنا لابس جوخة لها وجه صوف مربع، فقال لي: وكيف ترضى أن تلبس الجوخ، وهل الجوخ إلا لأجل البغلة ثم أقسم عليّ أن أحلها... ثم قال لي: لا تعد إلى لبس الجوخ، استهجاناً له»<sup>(١)</sup>.

واستمر أعيان الدولة علي ذلك، إلى أن كانت المحن التي حلت بمصر سنة ٨٠٦هـ / ١٤٠٣م في عهد السلطان فرج، وارتفعت أسعار الملابس، صار الأمراء والوزراء ومعظم الناس يلبسون الجوخ، بل لبسه السلطان فرج نفسه، ثم شاع استعماله بعد ذلك<sup>(٢)</sup>.

ولذلك نشطت حركة استيراد هذا النوع اللازم للسوق الداخلية لسد حاجتها، فأتجهت الدولة إلى استيراد كميات وفيرة منه من كل من البندقية وفلورنسا، ودول شمال أوربا<sup>(٣)</sup>.

ويبدو أن هذا النوع من الثياب ظل يتدفق بغزارة على الأسواق الداخلية بمصر أكثر من غيره، حيث «اجتلب الفرنج منه شيئاً كثيراً لا توصف كثرته»<sup>(٤)</sup>.

أما الأقمشة المنسوجة من الحرير والكتان والتي ترد من بغداد والموصل ودمشق فكانت أسواق القاهرة تزخر بالكثير منها.

وليس أدل على ذلك مما أورده ابن الصيرفي عن كثرتها في حوادث سنة ٧٨٦هـ / ١٣٨٤م حيث يقول: «وفي هذه السنة أخذ بقطيا مكس ستين ألف نصفية»<sup>(٥)</sup> حضرت من بغداد وذلك خارجاً عن الثياب الموصلية والحموى والبغدادى فإنها أضعاف ما ذكرنا»<sup>(٦)</sup>.

(١) المقرئى: المواعظ والاعتبار جـ ٢ ص ٩٨.

(٢) المقرئى: نفس المصدر والجزء والصفحة.

(٣) نعيم زكى: طرق التجارة الدولية ص ١٩٥.

(٤) المقرئى: المواعظ والاعتبار جـ ٢ ص ٩٨.

(٥) النصفية: وجمعها نصافي، قماش من نسيج الحرير والكتان، وربما أطلق اللفظ على ثياب من القطن الخشن، سعيد عاشور: العصر المماليكى ص ٤٥٩.

(٦) ابن الصيرفي: نزهة النفوس جـ ١ ص ١٠٧.

وبجانب هذه الأسواق التي تخصصت في بيع الأقمشة والثياب وجدت سوق خاصة ببيع أغذية الرأس، وتعرف هذه السوق بسوق الشرايشيين، نسبة إلى الشرايش التي شاع استعمالها في عصر الناصر محمد بن قلاوون، وقد بطل استعمال الشربوش في عهد السلطان برقوق، وحل محله الكلّوتات<sup>(١)</sup> الجركسية، وكان بهذا السوق مجموعة من التجار يقومون بشراء التشاريف والخلع وبيعها للسلطان والأمراء<sup>(٢)</sup>.

كذلك كان سوق البخانقين<sup>(٣)</sup> عامراً على عهد السلطان برقوق بالخوانيت المعدة لبيع الكوافي والطواقى التي يلبسها الصبيان والبنات<sup>(٤)</sup>.

كذلك وجدت سوق خاصة ببيع الأحذية يطلق عليها سوق الأخفافيين، وقد أنشئت هذه السوق في عهد السلطان برقوق سنة بضع وثمانين وسبعمئة<sup>(٥)</sup>.

أما المواد الغذائية فوجدت لها أسواق خاصة بها، ومن أشهر هذه الأسواق سوق باب الفتوح الذي امتاز بتعدد حوانيته وكثرة المعروض فيه من لحوم الضأن والبقر والمعز وأصناف الخضراوات<sup>(٦)</sup>.

كذلك كان سوق حارة برجوان من أعظم أسواق القاهرة وأكثرها عمراناً، وقد ظل على ذلك طوال عهد السلطان برقوق، وفي ذلك يقول المقرئ: «ما برحنا ونحن شباب نفاخر بحارة برجوان سكان جميع حارات القاهرة، فنقول: بحارة برجوان حمامان... وبها فرنان ولها السوق الذي لا يحتاج ساكنها إلى غيره» وذلك لكثرة المعروض فيه من لحوم الضأن والبقر، وتعدد حوانيت الزياتين والجبّانين والخبّازين واللّبّانين والطباخين والشوّائين والخضريين والعطارين، حتى إنه

(١) الكلّوتات: ومفردها كلوته، غطاء الرأس، طاوية صغيرة تلبس وحدها أو بعمامة وتسمى أيضاً كلفته، سعيد عاشور: العصر المالكي ص ٤٤٤.

(٢) المقرئ: المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ١٠٤.

(٣) البُخْتِي: حرقه توضع على رءوس الأطفال لتقيهم من البرد، وهو أيضاً حمار صغير للمرأة، برقع أو برنس، ولكن من حجم صغير، دوزي: الملابس عند العرب ص ٥٤.

(٤) المقرئ: المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ١٠٤.

(٥) المقرئ: نفس المصدر والجزء ص ١٠٥.

(٦) المقرئ: نفس المصدر والجزء ص ٩٥.

كان به جانوت مخصص لبيع حوائج المائدة من بقل وشمش وبنوعان، بل كان يوجد فيه فوق ذلك لحم الضأن النقي والمطبوخ حتى الساعات الأخيرة من الليل، وإلى ما قبل طلوع الفجر بساعة، وكان المار بهذا السوق لا يتمكن من التنقل فيه إلا بمشقة بالغة نظرا لكثرة ازدحام الناس ليلا ونهاراً أمام المعروض فيه<sup>(١)</sup>.

أما سوق بين القصرين فقد ظل على درجة واسعة من النشاط طوال عصر السلطان بربقوق، وليس أدل على ذلك مما أورده المقرئزي عن الحركة الدائبة في هذا السوق حيث يقول: «لقد حدثني غير واحد ممن قدم مع قاضي القضاة عماد الدين أحمد الكركي، أنه لما قدموا من الكرك في سنة اثنتين وتسعين وسبعمئة (في عصر بربقوق) كادوا يذهلون عند مشاهدة بين القصرين، وقال لي ابنه محب الدين محمد: أول ما شاهدت بين القصرين حسبت أن زفة أو جنازة كبيرة تمر من هناك، فلما لم ينقطع المارة، سألت ما بال الناس مجتمعين للمرور من ههنا؟ فقبل لي: هذا دأب البلد دائماً» وبياع بهذا السوق لحم الدجاج والأوز المَطْحَن كل رطل بدرهم، كما كانت تباع العصافير المَقْلُوة كل أربعة وعشرين بدرهم<sup>(٢)</sup>.

ومن الأسواق التي ظلت تمارس نشاطها التجاري حتى عصر السلطان بربقوق، سوق الدجاجين الذي كان يباع فيه الدجاج والأوز، كما زخر بأصناف الطيور المختلفة كالبيغاء والسمان والقمارى والهزارات والشحارير، وكانت أثمان هذه الطيور مرتفعة لكثرة إقبال الغواة عليها<sup>(٣)</sup>.

وكان سوق باب الزهومة من أعظم أسواق القاهرة زمن السلطان بربقوق، حيث كان يتميز بحسن ما يباع فيه من المأكولات وطيبها، كما كان به فريق من البواردين الذين يقومون بحفظ الطيور المذبوحة بطريقة التبريد أو التمليح لبيعها<sup>(٤)</sup>.

(١) المقرئزي: المواعظ والاعتبار جـ ٢ ص ٩٥ - ٩٦.

(٢) المقرئزي: نفس المصدر والجزء ص ٢٩.

(٣) المقرئزي: المواعظ والاعتبار جـ ٢ ص ٩٦.

(٤) المقرئزي: نفس المصدر والجزء ص ٩٧، سعيد عاشور: العصر المالكي في مصر والشام ص ٣٩٨.

أما الفواكه فكان لها سوق خاص بما بالقرب من باب زويلة، وقد ظلت هذه السوق زاخرة بالفواكه طوال عهد برقوق، فكانت تحمل إليها الثمار من بساتين ضواحي القاهرة ثم توزع على التجار بهذا السوق، الذين يقومون بدورهم بعرضها في حوانيتهم، كما كانوا يتأقنون «في تنضيدها واحتفافها بالرياحين والأرهار»<sup>(١)</sup>.

وفضلاً عن هذه الأسواق كانت هناك أسواق أخرى، استمر بها النشاط التجاري طوال عهد السلطان برقوق، كما كانت تزداد بها الحركة التجارية بصفة خاصة في أوقات معينة، فكان الشمع يباع بسوق الشماعين الذي «كان به في شهر رمضان موسم عظيم، لكثرة ما يشتري من الشموع الموكبية التي تزن الواحدة منهن عشرة أرطال فما دونها... والشمع الذي يحمل على العجل، ويبلغ وزن الواحدة منها قنطاراً»<sup>(٢)</sup>.

كذلك كان سوق المرحلين، زمن السلطان برقوق، يمتاز بما على جانبيه من كثرة الحوانيت الزاخرة بما تحتاجه الجمال من الرحال والأقتاب وغيرها، وكانت تقصده الناس من سائر الأقاليم خصوصاً في موسم الحج، حيث تزداد الحركة التجارية بهذا السوق، كما يكثر المعروض به لهذا الغرض، بحيث «لو أراد الإنسان تجهيز مائة جمل وأكثر في يوم لما شق عليه وجود ما يطلبه من ذلك، لكثرة ذلك عند التجار في الحوانيت بهذه السوق وفي المخازن»<sup>(٣)</sup>.

وظل المصريون طوال عهد السلطان برقوق يقبلون على شراء الحلوى في موسم شهر رجب وموسم نصف شعبان، فكانت الحركة التجارية تنشط بسوق الحلاويين في هذين الموسمين، حيث يتفنن الباعة في عرض أنواع الحلوى المصنوعة على هيئة الخيول والسباع والقطا وغيرها، والتي تسمى العلاليق، لأنها كانت ترفع بخيوط على الحوانيت، فكان منها ما يزن عشرة أرطال، ومنها ما يزن ربع

(١) المقرئى: نفس المصدر والجزء ص ٩٣.

(٢) المقرئى: المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٩٦.

(٣) المقرئى: نفس المصدر والجزء ص ٩٥.

رطل «تشتري للأطفال فلا يبقى جليل ولا حقير حتى يتناع منها لأهله وأولاده، وتمتلى أسواق البلدين مصر والقاهرة وأريا فهما من هذا الصنف»<sup>(١)</sup>.

وبجانب هذه الأسواق كانت الفنادق والقيساريات<sup>(٢)</sup> والوكالات والخانات التي ظلت تؤدي مهمتها طوال عهد السلطان برقوق، وقد قامت هذه المنشآت التجارية بجانب مهمة البيع والشراء بمهام أخرى، حيث كان التجار الغرباء يضعون بضائعهم فيها، كما كانوا يقيمون بالغرف التي بأعلاها.

فكانت وكالة قوصون — وهي في مرتبة الفنادق والخانات — ينزها التجار ببضائع بلاد الشام من الزيت والصابون والفسق واللوز «وإن رؤيتها من داخلها وخارجها لتدهش، لكثرة ما هنالك من أصناف البضائع وازدحام الناس وشدة أصوات العتالين عند حمل البضائع ونقلها لمن يتاعها»<sup>(٣)</sup>.

وقد حفلت هذه الوكالة بالرباع التي توجد في أعلاها، والتي تشتمل على ثلاثمائة وستين بيتا، خصصت لسكنى نحو أربعة آلاف نفس، وقد ظلت عامرة أهلة بسكانها طوال عهد السلطان برقوق<sup>(٤)</sup>.

أما وكالة باب الجوانية فقد حولها أستاذار السلطان برقوق، الأمير جمال الدين محمود عام ٧٩٣هـ / ١٣٩١م إلى فندق وبنى بأعلاه ربعا، غير أن السلطان برقوق أمر بأن تكون وكالة لاستقبال ما يرد من تجارة الشام بطريق البحر<sup>(٥)</sup>.

كما استخدمت الفنادق لحفظ أموال التجار، حيث كانوا يودعون في بعضها صناديق المال، وقد وصف لنا المقرئى ما رآه بفندق بلال المغيشى على عهد السلطان برقوق، فقال: «لقد كنت أدخل فيه فإذا بدائرة صناديق مصطفة ما بين

(١) المقرئى: نفس المصدر والجزء ص ٩٩ - ١٠٠.

(٢) القيساريات، مفردا قيسارية، وهي السوق المسقوفة وتطلق أيضًا على الوكالة أو الخان، وهي في كل ذلك عبارة عن بناء محتوى على غرف ومخازن للتجارة، كما يوجد بأعلاها طابق للسكنى بارتفاع دورين أو ثلاثة سعيد عاشور: العصر الممالئكى في مصر والشام ص ٤٤١.

(٣) المقرئى: المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٩٣.

(٤) المقرئى: نفس المصدر والجزء والصفحة.

(٥) المقرئى: المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٩٤.

صغير وكبير، لا يفضل عنها من الفندق غير مساحة صغيرة بوسطه، وتشتمل هذه الصناديق من الذهب والفضة على ما يجلب وصفه»<sup>(١)</sup>.

وهكذا كان هذا الخان طوال أيام السلطان برقوق يؤدي عملية من عمليات البنوك<sup>(٢)</sup>.

ولم تترك الدولة على عهد السلطان برقوق حركة البيع والشراء في هذه الأسواق دون مراقبة منها، ومن ثم كانت العيون مرصدة على كل ما يدور في هذه الأسواق، فراقبت الدولة الوارد من المتاجر، كما ضربت عليه مكوسا اختلفت باختلاف الظروف والأحوال، كذلك قامت بختم البضائع بختم خاص للدلالة على استيفاء المكس، وأسندت هذه المهمة إلى مجموعة من الموظفين أطلق عليهم اسم «مباشري الختم» كانوا أشبه بموظفي الجمارك في عصرنا الحالي<sup>(٣)</sup>.

وكانت الدولة أيضًا تقوم بمصادرة البضائع الخالية من العلامة الجمركية والتحفظ عليها، ولا يتم الإفراج عن هذه البضائع إلا بعد أن يقوم أصحابها باستيفاء ما عليها من الرسوم الجمركية، وأقرب مثل لذلك ما قام به الوزير كريم الدين بن مكانس، حين «ختم على قيصارية جهاركس بالقاهرة، في أخريات شهر رمضان سنة ٧٨٠هـ، وزعم أن عند التجار ثيابًا بغير ختم، فتعطل بيع الناس وشرائهم على عيد الفطر، حتى التزموا له بمال، فلما حملوه إليه رفع ختمه بعد ثمانية أيام»<sup>(٤)</sup> وكان برقوق وقتئذ هو المشرف على تدبير أمور الدولة.

كم عهدت الدولة في عهد السلطان برقوق إلى والى القاهرة — الذى يطلق عليه صاحب العسس أو والى الطواف — بالإشراف على الأسواق التجارية لمنع الحرائق والسرققات فيها، وتلافيا لحدوث الحرائق بهذه الأسواق، كان «صاحب العسس» يجلس كل ليلة بعد صلاة العشاء بمحطة المطافى تجاه سوق الجمولن

(١) المقرئى: نفس المصدر والجزء: ص ٩٢.

(٢) فييت: المواصلات في مصر في العصور الوسطى ص ٤٥ - ٤٦.

(٣) سعيد عاشور: العصر الممالئكى في مصر والشام ص ٢٩٣.

(٤) المقرئى: السلوك ج ٣ القسم الأول ص ٣٤٣.

الكبير بالقرب من حارة الجودية بالغورية، وينصب أمامه مشعل يشعل بالنار طول الليل، وحوله فريق من أعوانه ومساعديه وطائفة من السقائين والنجارين وغيرهم، خوفاً من حدوث حريق بالليل فيبادرون إلى إطفائه<sup>(١)</sup>.

وقد استمرت إجراءات المحافظة على هذه الأسواق سارية طوال حكم السلطان برقوق، ثم بطلت هذه الإجراءات سنة ٨٠٦هـ في عهد السلطان فرج ابن برقوق بسبب الفتن والقلقل التي حدثت بمصر في هذه السنة وما بعدها نتيجة لتنازع الأمراء على الاستئثار بالسلطة، بالإضافة إلى المجاعات والأوبئة والغلاء الذي حطم البناء الداخلي للدولة في حكومة السلطان فرج بن برقوق<sup>(٢)</sup>.

ووصلت العقوبة في عهد السلطان برقوق إلى حد الإعدام لكل من يتسلل من اللصوص في الليل إلى هذه الأسواق<sup>(٣)</sup>.

أما مراقبة حركة البيع والشراء أو أصناف البضاعة، فقد عهد بها إلى المحتسب، فكان يطوف ليلاً ونهاراً ومعه مساعدوه لتفقد أحوال الحوانيت والتأكد من سلامة الأطعمة ونظافتها، فإذا وجد بعضها فاسداً أخذ التاجر بالشدة<sup>(٤)</sup>.

ويحدثنا ابن حجر عند كلامه على ارتفاع الأسعار في عهد السلطان برقوق سنة ٧٩٨هـ، أن المحتسب ضرب أربعة من الطحانيين بالسياط و«شهرهم»<sup>(٥)</sup> لتلاعبهم بالأسعار<sup>(٦)</sup>.

(١) المقرئى: المواعظ والاعتبار ج٢ ص ١٠٣.

(٢) المقرئى: المواعظ والاعتبار ج٢ ص ١٠٣، ابن قاضى شهبة: ذيل تاريخ الإسلام المجلد الثانى ورقة ٢١٦.

(٣) ابن إياس: بدائع الزهور ج١ القسم الثانى ص ٣٦٩ - ٣٧٠.

(٤) ابن الأخوة: معالم القرية فى أحكام الحسبة ص ٣٢٠، المقرئى: المواعظ والاعتبار ج٢ ص ١٠٣.

(٥) التشهير: عقوبة تقضى أن يطرح المذنب على ظهر جمل ثم يطاف به فى شوارع القاهرة ليشهر، وقد تزفه المغان وهو على هذه الصورة ليجمع الناس حوله، وفى نهاية المطاف يضرب، أو يوسط أمام الناس، سعيد عاشور: العصر الممالكى فى مصر والشام ص ٤٠١.

(٦) ابن حجر: إنباء الغمر ج١ ص ٥٠٧.

وهكذا نشطت حركة التجارة بهذه الأسواق في عصر السلطان برقوق، وأفاد منها التجار كما أفادت منها الدولة، وذلك عن طريق ما كانت تحصله من الرسوم المتنوعة بهذه الأسواق.

أما التجار فقد جنوا من وراء اشتغالهم بالتجارة ثروة طائلة، ولا أدل على ذلك مما أورده المقرئى عن تجار سوق المرحلين في عهد السلطان برقوق، من أنهم «كانوا مشتهرين بالغبى الوافر والسعادة الطائلة»<sup>(١)</sup>.

كما كان تجار التشاريف والخلع السلطانية ينالهم من الاتجار فيها على عهد السلطان برقوق «فوائد جليلة ويقتنون بالمتجر في هذا الصنف سعادات طائلة»<sup>(٢)</sup>.

#### ٥- التدهور الاقتصادي في عهد السلطان فرج بن برقوق:

إذا كانت القاهرة وأسواقها سادها الهدوء النسبى والسكينة في معظم فترات حكم السلطان برقوق، فإنها لم تعد هى وأسواقها على هذه الحال من الهدوء والاستقرار في عهد السلطان فرج، بل كثيراً ما تأثرت العاصمة وأسواقها بعوامل سياسية واقتصادية أدت إلى تدهور الحالة الاقتصادية في هذه الأسواق وإثارة الخوف في النفوس.

فكان يكفى أن يرجف بيوادر الفتنة بين الأمراء حتى تضطرب حال العاصمة وتتعطل أسواقها، ويسوق المقرئى في حوادث سنة ٨٠٢هـ / ١٣٩٩م خيراً طريفاً حدث والناس بالمساجد في انتظار صلاة الجمعة وهو «أن مملوكين تحاصما تحت القلعة، وكان حمار قد ربط في تحت من خشب، فنفر من ذلك، وسحب التخت، فجفلت الخيول التي تنتظر أربابها، بالقرب من جامع شيخو بالصلبية، حتى تنقضى الصلاة، فلما رأى الناس الخيول ظنوا، لما في نفوسهم من الاختلاف بين سوؤون طاز، أمير آخور، والأمير يشبك الدوادار، وأنهم على عزم الركوب

(١) المقرئى: المواعظ والاعتبار جـ ٢ ص ٩٥.

(٢) المقرئى: نفس المصدر والجزء والصفحة.

للحرب، أن الواقعة قامت بينهما، فطار هذا الخبر إلى بولاق، وظواهر القاهرة إلى مصر<sup>(١)</sup> فاختصر الخطباء في المساجد الخطبة وأنموا الصلاة على عجل، وبعض المساجد لم يخطب بها، وبعضها لم تصل بها الجمعة، بل ترك الناس المساجد مسرعين خوفا مما يتوقعونه من النهب والسلب، وفيهم من سقط ماله ولم يتنبه لذلك، كما أغلقت الأسواق وقت سريان هذا الخبر<sup>(٢)</sup>.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى القلق الذي سيطر على النفوس، وتخوفها نتيجة لما يحل بها من الأضرار التي تصحب عادة المنازعات القائمة بين الأمراء.

كذلك ظلت نيابات الشام مصدر ضراع دائم ونزاع قائم بينها وبين السلطة المركزية في القاهرة طوال عهد السلطان فرج، فكانت واردات بلاد الشام تتأثر بهذا النزاع مما ينعكس أثره على الأسواق في القاهرة، ولا شك أن هذه الاضطرابات كانت تترك أثرها في ارتفاع الأسعار بين حين وآخر.

ففى النزاع الذى حدث سنة ٨٠٢هـ / ١٣٩٩م بين الأمير تميم نائب الشام وبين السلطان فرج «انقطع الواصل من البلاد الشامية» فوصل سعر الرطل من الفستق إلى عشرة دراهم، كما وصل سعر اللوز إلى أربعة دراهم، والكمثرى إلى سبعة دراهم، وبلغ ثمن السفرجلة الواحدة عشرة دراهم<sup>(٣)</sup>.

كذلك ما حدث سنة ٨٠٣هـ / ١٤٠٠م، عندما صادر الأمير يلبغا السالمى — أستاذ السلطان فرج — أموال التجار وقاسمهم فى أموالهم بأمر السلطان فرج، استعدادا لمحاربة تيمور لنك<sup>(٤)</sup>.

وقد ترتب على أخذ أموال التجارة قسرا، إشاعة القلق والخوف فى نفوسهم، ولم يعودوا يستشعرون السلامة والأمن على أموالهم.

(١) المقرئى: السلوك جـ ٣ القسم الثالث ص ١٠١٩.

(٢) المقرئى: نفس المصدر والجزء ص ١٠١٨.

(٣) ابن إياس: بدائع الزهور جـ ١ القسم الثانى ص ٥٧٢.

(٤) ابن الصيرفى: نزهة النفوس جـ ٢ ص ٩٨.

وكان التجار حتى هذه الحادثة يودعون صناديق المال بفندق بلال المغيشي<sup>(١)</sup>، حيث كان هذا الفندق يؤدي عملية تشبه عمليات البنوك اليوم<sup>(٢)</sup>، فلما «أخذ الأمير يلبغا السلمي أموال الناس في واقعة تيمور لنك سنة ٨٠٣هـ، تلاشى أمر هذا الفندق»<sup>(٣)</sup> وفضلا عن الأضرار التي حلت بالتجار نتيجة هذه المصادرات، فقد كان للهزيمة التي أوقعها تيمور لنك بالسلطان فرج في الشام أثرها السيئ بالنسبة لوضع البلاد الاقتصادي، وفي ذلك يقول المقرئزي: «قد أدركت فندق مسرور الكبير في غاية العمارة، وتُنزله أعيان التجار الشاميين بتجاراتهم... وكان من أجل الخانات وأعظمها، فلما كثرت المحن بخراب بلاد الشام منذ سنة تيمور لنك وتلاشت أحوال مصر، قل التجار... فقلت مهابة الخان، وزالت حرمتها»<sup>(٤)</sup>.

كذلك توقف النشاط التجاري بوكالة قوصون التي كان يتزورها التجار ببضائع بلاد الشام من الزيت والصابون والديس والفسق والجوز واللوز والخرنوب والرب ونحو ذلك، وكانت حتى سنة ٨٠٣هـ / ١٤٠٠م تزخر بأصناف البضائع، وتعج من كثرة ازدحام الناس «ثم تلاشى أمرها منذ خربت الشام في سنة ٨٠٣هـ على يد تيمور لنك»<sup>(٥)</sup>.

وهناك ناحية أخرى وقع أثرها المباشر على التجار، فضلا عن غيرهم من الطبقات الأخرى، ونعني بها كثرة الحملات الحربية إلى الشام في عهد السلطان فرج بسبب خروج نواب الشام عن الطاعة، وتطلبت هذه التجاريد نفقات باهظة، ألقت على خزانة الدولة مزيداً من الأعباء في الوقت الذي تزايد فيه شراهة الجند للمال، فكانوا لا يتحركون في هذه التجاريد إلا بعد أن تنفق فيهم الأموال

(١) المقرئزي: المواعظ والاعتبار جـ ٢ ص ٩٢.

(٢) فييت: المواصلات في مصر في العصور الوسطى ص ٤٥ - ٤٦.

(٣) المقرئزي: نفس المصدر والجزء والصفحة.

(٤) المقرئزي: نفس المصدر والجزء والصفحة.

(٥) المقرئزي: نفس المصدر والجزء ص ٩٣.

الجزيلة، وكثيراً ما كانوا يمتنعون عن قبض هذه النفقات إذا لم ترض فمهمهم، فمثلاً حينما أراد السلطان فرج الخروج إلى البلاد الشامية سنة ٨٠٩هـ لقتال الأمير حَكَمَ نائب حلب «صرفت النفقة للمماليك السلطانية، لكل مملوك ثلاثون مثقالاً، وألف درهم فلوساً، فتجمع المماليك تحت الطبلخاناه السلطانية وامتنعوا عن أخذها»<sup>(١)</sup> وتوسط بعض الأمراء بينهم وبين السلطان حتى استرضوهم.

وفي التحرير التي خرج فيها السلطان فرج إلى الشام سنة ٨١٣هـ/ ١٤١٠م لقتال الأمير شيخ «أنفق على المماليك نفقة هائلة لم ينفق أحد قبله مثلها»<sup>(٢)</sup> فأعطى لكل مملوك من المماليك السلطانية عشرين ألف درهم، ولكل واحد من الأمراء مقدمي الألو ف مبلغ ألفي دينار، ولكل من أمراء الطبلخاناه خمسمائة دينار، ولمن دونهم ثلاثمائة دينار<sup>(٣)</sup> وفي السنة التالية خرجت الحملة مرة أخرى لقتال الأمير شيخ، وأعطى السلطان نفقة السفر لكل مملوك من المماليك السلطانية سبعين ديناراً، ولكل واحد من كبار الأمراء ألفي دينار<sup>(٤)</sup>، واحتوت خزانة المال التي اصطحبها السلطان معه في هذه الحملة على أكثر من أربعمائة ألف دينار، هذا فضلاً عن حوائج المطبخ السلطاني المصاحب للحملة، حيث بلغ عدد الأغنام الخاصة به ثمانية وعشرين ألف رأس<sup>(٥)</sup>.

وقد أشار المقرئى إلى تكرار سفر السلطان فرج إلى البلاد الشامية بقوله: «فما من سفرة سافر إليها إلا وينفق فيها زيادة على ألف دينار، يجيبها من دماء أهل مصر ومهجمهم، ثم يتقدم إلى الشام فيخرب الديار ويستأصل الأموال ويدمر القرى، ثم يعود وقد تأكدت أسباب الفتنة، وعادت أعظم ما كانت»<sup>(٦)</sup>

(١) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، جـ ١٣ ص ٥٩.

(٢) ابن الصيرفي: نزهة النفوس جـ ٢ ص ٢٦٤.

(٣) المقرئى: السلوك جـ ٤ القسم الأول ص ١٣٦.

(٤) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة جـ ١٣ ص ١٣٠.

(٥) أبو المحاسن: نفس المصدر والجزء ص ١٣٤ - ١٣٥.

(٦) المقرئى: السلوك جـ ٤ القسم الأول ص ٢٢٦.

ومهما يكن من أمر تلك التجاريد التي قام بها السلطان فرج في هذه الفترة، فقد استنزفت مالية الدولة، وبالتالي فإنها زادت في تدهور الحالة الاقتصادية في البلاد. وفي حين عجزت ميزانية الدولة عن تلبية النفقات الباهظة التي تطلبتها هذه التجاريد، ألفت الدولة بثقلها على التجار، واتبعت معهم أساليب غير مشروعة لتعويض الخزانة عما فقدته، ولتتمكن من النهوض بأعباء هذه الحملات الحربية، فكان أن لجأت الدولة إلى فرض بضائع معينة على التجار وأرغمتهم على شرائها بالأثمان التي تحددها.

ولا شك أنه في مثل هذه الحالات يخسر التجار الأموال الطائلة وبالتالي يؤدي ذلك إلى زعزعة الحالة الاقتصادية في الأسواق، ويصور المقریزی ما أصاب اقتصاد البلاد في ذلك الدور بقوله: «وأكثر وزراؤه (يعني السلطان فرج) من رمى البضائع على التجار ونحوهم من الباعة بأغلى الأثمان... فعظمت مغارمهم للرسل التي تستحثهم، ولستخرجي المال منهم مع الخسارة في أثمان ما طرح عليهم من البضائع، لا جرم أن خرب إقليم مصر، وزالت نعم أهله، وقلت أموالهم»<sup>(١)</sup>. وقد أضرت هذه الأساليب فعلا بالحالة الاقتصادية للبلاد، وانعكس أثرها على الأسواق التجارية، فعطلت قيسارية ابن ميسر الكبرى بعدما كانت تزخر بالأقمشة الكتانية والطرح، وتتموج بكثرة المترددين عليها<sup>(٢)</sup>.

كذلك كانت قيسارية طشتمر تزخر بكثرة حوانيتها، وقد وصفها لنا المقریزی كما أشار إلى ما حل بها في سنوات المحن بقوله: «طال ما مررت منها إلى سوق الوراقين، وداخلني حياء من كثرة من أمر به هناك، ثم لما حدثت المحن في سنة ٨٠٦هـ، تلاشى أمرها، وخرب الربع الذي كان علوها»<sup>(٣)</sup>.

وكان سوق المرحلين معمور الجانبيين بالحوانيت الزاخرة برحالات الجمال وأقنابها، يقصده الناس من سائر الأقاليم وبخاصة في موسم الحج، ثم تدهورت

(١) المقریزی: السلوك ج٤ القسم الأول ص ٢٢٦.

(٢) المقریزی: المواعظ والاعتبار ج٢ ص ٩١.

(٣) المقریزی: نفس المصدر والجزء والصفحة.

الأحوال بهذا السوق بعد سنة ٨٠٦هـ، حين تكررت الحملات إلى الشام لمحاربة الأمير شيخ والأمير نُورُوز، حيث «صار الوزراء يستدعون ما يحتاج إليه الجمال من الرحال والأقتاب وغيرها، فإما لا يدفع ثمنها، أو يدفع فيها الشيء اليسير من الثمن، فاختل من ذلك حال المرحلين وقلت أموالهم، بعدما كانوا مشتهرين بالمال الوافر والسعادة الطائلة»<sup>(١)</sup> الأمر الذي ترتب عليه أن خربت معظم حوانيت هذا السوق ثم تعطل أكثر ما بقى منها.

أما الأسواق الخاصة ببيع المواد الغذائية فكانت آثار التدهور الاقتصادي بها أشد عنفاً، حيث توقفت حركة البيع والشراء تماماً في أشهر هذه الأسواق، فكان سوق حارة برجوان على عهد السلطان برفوق من أعظم أسواق القاهرة لبيع سائر المواد الغذائية، وكان يموج بالحركة إلى ما قبل طلوع الفجر، ثم «خرب أكثر حوانيت هذا السوق ولم يبق لها أثر، وتعطل بأسره بعد سنة ٨٠٦هـ، وصار أوحش من وتد في قاع، بعد أن كان الإنسان لا يستطيع أن يمر فيه من ازدحام الناس ليلاً ونهاراً إلا بمشقة»<sup>(٢)</sup>.

(١) المقرئى: المواعظ والاعتبار جـ ٢ ص ٩٥.

(٢) المقرئى: نفس المصدر والجزء ص ٩٦.